اختبار فرضية المكافئ الريكاردي في تقدير العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والاستهلاك الخاص في الجزائر خلال الفترة (1970-2023)

Testing the Ricardian Equivalence Hypothesis in Estimating the Relationship between Fiscal Policy Variables and Private Consumption in Algeria (1970–2023)

لياس بن عبد الرحمان [1]*، سعيدة الطيب [2]

[1] جامعة المسيلة (الجزائر)، ilyes.benabderrahmane@univ-msila.dz

[2] جامعة غليزان (الجزائر) saida.tayeb@univ-ghelizane.dz

تاريخ الاستلام: 2026/04/27 تاريخ القبول: 2026/05/24 تاريخ النشر: 2026/06/01

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين أدوات السياسة المالية وسلوك الاستهلاك الخاص في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970–2023، من خلال اختبار مدى تحقق فرضية المكافئ الريكاردي. تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، إلى جانب استخدام أدوات الاقتصاد القياسي، لاسيما نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) واختبار Wald، باستخدام برمجيات STATA وGretl أظهرت النتائج رفض فرضية المكافئ الريكاردي في الاقتصاد الجزائري، حيث تبين أن الاستهلاك الخاص يتأثر بشكل معنوي بمتغيرات السياسة المالية، خاصة الدخل المتاح، الإنفاق الحكومي والاقتراض العام، تؤكد هذه النتائج على غلبة التفسير الكينزي لسلوك الاستهلاك في الجزائر. وتخلص الدراسة إلى أن السياسة المالية ما تزال أداة فعّالة للتأثير في الطلب الكلي، خاصة في الاقتصادات الريعية والنامية.

الكلمات المفتاحية: مكافئ ريكاردي ؛ سياسة مالية ؛ استهلاك خاص ؛ عجز مالي ؛ اقتصاد جزائري

تصنيف JEL: C54 C58 E2 E5 H3

Abstract: *This study aims to examine the relationship between fiscal policy instruments and private consumption behavior in the Algerian economy during 1970–2023, by testing the Ricardian Equivalence Hypothesis. The research adopts a descriptive-analytical approach complemented by econometric tools, notably the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model and Wald test, using STATA and Gretl.*

Empirical results reject the Ricardian Equivalence Hypothesis in Algeria, showing that private consumption is significantly influenced by fiscal policy variables, particularly disposable income, government expenditure, and public borrowing. These findings confirm that Keynesian explanations dominate consumption behavior, highlighting the continuing effectiveness of fiscal policy in influencing aggregate demand, especially in rentier and developing economies.

Keywords: Ricardian Equivalence; Fiscal Policy; Private Consumption; Budget Deficit; Algerian Economy

Jel Classification Codes: C54 C58 E2 E5 H3

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يعد العجز المالي من القضايا الاساسية في التحليل الاقتصادي الكلي، لمّا له من تأثيرات متعددة على التوازنات الاقتصادية، وسلوك القطاعين العام والخاص. ويأتي الاستهلاك الخاص في صدارة مكونات الطلب الكلي، كونه يعكس قدرة الأفراد على الاستهلاك وتفاعلهم مع السياسات المالية.

وقد تعددت التفسيرات النظرية الاقتصادية لأثر العجز المالي على الاستهلاك الخاص، بدءاً من الطرح الكلاسيكي الذي مثّله دافيد ريكاردو، حيث يرى أن العجز المالي لا يؤثر على الاستهلاك. مروراً بالمدرسة الكينزية، التي تؤكد أن العجز المالي يزيد من الطلب الكلي من خلال مضاعف الإنفاق الحكومي. وصولًا إلى الطرح النيوريكاردي الحديث. يدمج الفكرة الريكاردية مع توقعات مستقبلية للمستهلكين، حيث يدركون أن الاقتراض الحكومي الحالي يؤدي إلى ضرائب مستقبلية، فيزيدون ادخارهم لتعويض ذلك. تختلف هذه النظريات في تقييمها لدور الاقتراض العام والضرائب والإنفاق الحكومي في التأثير على قرارات الاستهلاك والادخار.

في هذا الإطار، تسعى هذه الدراسة إلى اختبار مدى انعكاس فرضية المكافئ الريكاردي على سلوك الاستهلاك الخاص في الجزائر خلال الفترة 1970–2023، وتحليل العلاقة بين أدوات السياسة المالية والاستهلاك الخاص.

ومن خلال ذلك نطرح **التساؤل التالي**:

هل يتحدد سلوك الاستهلاك الخاص في الجزائر وفق فرضية المكافئ الريكاردي، أم أنه أقرب إلى التفسير الكينزي؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على هذه الإشكالية، تم صياغة الفرضيات الآتية:

- متغيرات السياسة المالية متماثلة الأثر على الاستهلاك الخاص.
- الأثر السلبي للاقتراض العام يعادل الأثر الإيجابي للثروة.
- يوجد أثر عكسي للإنفاق الحكومي على الاستهلاك الخاص.

1. أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة أهميتها من كونها:

- تسهم في تسليط الضوء حول فرضية المكافئ الريكاردي في الاقتصاد النامي والريعي.

- تقدم تحليل قياسي طويل الأجل لسلوك الاستهلاك الخاص في الجزائر.
- توفر نتائج يمكن أن تفيد صناع القرار في مجال السياسات المالية.

2. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- تحليل العلاقة القياسية بين الاستهلاك الخاص ومحدداته المالية.
- اختبار مدى تحقق فرضية المكافئ الريكاردي في الجزائر.
- تفسير نتائج التقدير القياسي في ضوء النظريات الاقتصادية المختلفة.

الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين السياسة المالية والاستهلاك الخاص، مع تقديم نتائج متباينة حول مدى تحقق فرضية المكافئ الريكاردي.

قام Hadiwibowo (2008) بدراسة تأثير السياسة المالية على الاستهلاك الخاص والاستثمار في إندونيسيا. وأظهرت النتائج أن اقتراح ريكاردو- بارو، بعدم تأثير السياسة المالية على الاستهلاك والاستثمار، لا ينطبق على السلوك الاستهلاكي في إندونيسيا. من ناحية أخرى، أكد المنظور الكينزي على قدرة السياسة المالية على التأثير في الاستهلاك والاستثمار. باستخدام نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي والمواصفات المستمدة من النهج الموحد لـ(1983) Kormendi، تم الكشف عن علاقة طويلة المدى بين الاستهلاك الخاص والدخل، والإنفاق الحكومي، والضرائب، والثروة، والديون الحكومية الخارجية، وكذلك بين الاستثمار والدخل والإنفاق الحكومي والضرائب. وأظهرت الدراسة أن السياسة المالية لم تكن ذات أهمية على المدى القصير، مما يشير إلى أن التدخلات المالية ينبغي أن تكون موجهة نحو الأهداف متوسطة وطويلة الأجل.

في دراسة حول الاستهلاك الخاص في تركيا، Kayaو Sen (2015) بحثا الآثار التجريبية للصدمات الضريبية على مكونات الإنفاق الاستهلاكي الخاص (مثل الغذاء والتعليم والنقل) باستخدام نموذج VAR الهيكلي (SVAR) للفترة 2003–2013. وأظهرت النتائج أن آثار الصدمات الضريبية تختلف بين المدى القصير والطويل؛ ففي المدى القصير، تؤثر جميع الضرائب بشكل كبير على مكونات الاستهلاك، بينما في المدى الطويل تظل ضريبتا القيمة المضافة والدخل الشخصي الأكثر تأثيرًا.

أما Ismail (2010)فقد درس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والاستهلاك الخاص في ماليزيا، وخلص إلى أن الإنفاق الحكومي والاستهلاك الخاص مكملان لبعضهما وليس بديلين، وهو ما يدعم رفض فرضية المكافئ الريكاردي من الناحية الإحصائية. وأكدت الدراسة على أهمية استمرار السياسة المالية، خاصة التوسعية، لتعزيز النمو الاقتصادي.

Nicoletti (1991)تناولت فرضية المكافئ الريكاردي في إيطاليا وبلجيكا، مشيرة إلى أن المستهلكين يأخذون في الاعتبار الضرائب المستقبلية عند اتخاذ قرارات الاستهلاك والادخار الحالية. وأظهرت النتائج أن العلاقة بين الدين العام والعجز والاستهلاك الخاص ليست مستقرة دائمًا، ولا يمكن الكشف عن تأثير ريكاردي واضح إلا عندما تصبح السياسات المالية غير مستدامة.

Afonso (1999)بحث حيادية الدين في منطقة اليورو، ووجد أن المستهلكين الأكثر ثراءً يعتبرون الدين العام كثروة صافية، مما يدعم تحقق فرضية المكافئ الريكاردي في بعض دول المنطقة، ويؤثر ذلك على الاستهلاك الخاص.

من جهتها، Creel et al. (2014)دعمت المدرسة الحديثة المضادة للفكر الكينزي(NAK) ، مؤكدة أن الاستهلاك الخاص لا يمكن تفسيره فقط بالسياسة المالية، وذلك من خلال دراسة تطبيقية شملت 19 دولة من منظمة OECD باستخدام نموذج VAR لكل بلد.

توصل Abebreseو Pickson (2018)في دراسة شملت دول جنوب الصحراء (بوتسوانا، غانا، غامبيا، نيجيريا، كينيا) خلال الفترة 1981–2014 باستخدام نموذجARDL ، إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد وسعر الفائدة لهما تأثير إيجابي كبير على الاستهلاك الخاص، بينما للديون الحكومية، والإنفاق الحكومي، ومدفوعات الفائدة آثار سلبية. وأكدت الدراسة أن فرضية المكافئ الريكاردي لا تتحقق، إذ يبقى الاستهلاك الخاص متغيرًا وفقًا للتغيرات في السياسة المالية.

من خلال استعراض الدراسات السابقة، يتضح ان نتائج الدراسات التطبيقية جاءت متباينة تبعاً لاختلاف البنية الاقتصادية، ومستوى تطور الاسواق المالية، وخصائص السياسة المالية، وتبرز هذه الدراسة أهميتها من خلال:

تركيزها على الاقتصاد الجزائري كحالة خاصة، اعتمادها فترة زمنية حديثة (1970–2023).

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي في شرح العلاقة بين المتغيرين، مع الاستعانة بأدوات الاقتصاد القياسي في الجانب التطبيقي، مبرزة نماذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع (ARDL)واختبار Wald لفرضيات تأثير متغيرات السياسة المالية على الاستهلاك الخاص، وكيفية تكييف هذه النماذج في عملية التقدير، تم استخدام برمجيات STATAو Gretl لتحليل البيانات الاقتصادية

السنوية للفترة 1970–2023، مع التركيز على التأكد من صلاحية النموذج من خلال اختبارات البواقي (الاستقلالية، التوزيع الطبيعي، تجانس التباين).

ولدراسة هذا الموضوع حاولنا تقسيمه الى المحاور التالية: تقديم الاطار النظري لماهية الاستهلاك الخاص والعجز المالي ثم يتم التطرق الى فرضية المكافئ الريكاردي واسقاطها على الاستهلاك الخاص، ثم تقديم جملة من الدراسات السابقة التي تناولت فرضية المكافئ ريكاردي، أما الجانب التطبيقي يتناول الدراسات القياسية التي تعكس العلاقة بين المتغيرين، من خلال اختبار فرضية المكافئ ريكاردي على الاقتصاد الجزائري باستخدام التحليل القياسي، وبعض الاختبارات الاحصائية.

II - الاطار النظري :

1.الاستهلاك الخاص والعجز المالي

يشكل الاستهلاك الخاص أحد المكونات الرئيسة للطلب الكلي في الاقتصاد، ويشير إلى مجموع النفقات التي يقوم بها الأفراد على السلع والخدمات لتلبية حاجاتهم ورغباتهم، ويتأثر بعدة عوامل من بينها الدخل المتاح، أسعار الفائدة، والتوقعات المستقبلية للأفراد بشأن دخلهم وثروتهم. في المقابل، يمثل العجز المالي الفرق بين الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة عندما تتجاوز النفقات الإيرادات العامة، ويعكس السياسة المالية للدولة، حيث يمكن تمويله من خلال الاقتراض أو الطباعة النقدية، ممّا يؤثر على أسعار الفائدة ومستوى الاقتراض العام وقدرة الحكومة على تنفيذ برامجها التنموية.

وتختلف طبيعة العلاقة بين هذين الاستهلاك الخاص والعجز المالي نظرياً باختلاف مدارس الفكر الاقتصادي. فترى المدرسة الكينزية، أن للعجز المالي أثراً موجباً على الاستهلاك الخاص، وذلك من خلال زيادة الإنفاق الحكومي وتأثير المضاعف. إذ إن ارتفاع العجز في الموازنة العامة، الناتج عن زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب أو كليهما معا، يؤدي إلى زيادة مضاعفة في الإنفاق الكلي، ولا سيما الاستهلاك الخاص. في المقابل يرى الاتجاه النيوكلاسيكي تمويل العجز عبر الاقتراض قد يؤدي الى ارتفاع اسعار الفائدة، ومن ثم مزاحمة الاستثمار الخاص، وهو ما يحدّ من الاثر التوسعي للسياسة المالية على المدى الطويل.

كما تشير هذه المدرسة إلى أن تمويل العجز المالي قد يتم عن طريق الاقتراض الحكومي من القطاع الخاص عبر إصدار السندات الحكومية، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة. ويسهم هذا الارتفاع في انخفاض القيمة السوقية للسندات القائمة، حيث إن أثر التغير في الثروة يماثل أثر التغير في الدخل الجاري، الأمر الذي ينعكس على الاستهلاك الحالي والمستقبلي، وهو ما يعرف بأثر الثروة (Wealth Effect) الناتج عن التغير في سعر الفائدة. أي ان الاكتتاب في سندات جديدة قد يولد دخلاً فائدة مستقبلاً،وبناءاً

عليه، ما قد يؤثر على قرارات الاستهلاك والادخار، فإن تأثير العجز المالي على الاستهلاك الخاص يظهر بصورة أوضح في الأجل الطويل.

غير أن هذه المدرسة ترى أيضًا أن الأفراد سيقومون بدفع الضرائب التي خفِّضت عليهم في الوقت الحاضر خلال الفترات المستقبلية، ممّا يعني أن هذه العملية لا تعدو كونها تأجيلًا لدفع الضرائب وعجزًا مؤقتًا في موازنة الدولة، يقابله انخفاض في الادخار الحكومي تعوضه زيادة مماثلة في الادخار الخاص. وعليه، فإن العجز المالي لا يكون له تأثير يذكر على الادخار الكلي ولا على الميزان التجاري (تمار أمين، 2018).

وعلى خلاف ذلك، يرى أنصار التكافؤ الريكاردي أن للعجز المالي أثراً سلبياً على الاستهلاك الخاص. ويستند هذا الرأي إلى فكرة مفادها أن تمويل العجز المالي بالاقتراض المحلي لا يمثل صافي ثروة للأفراد، إذ يعد هذا الاقتراض إحلالًا للضرائب. حيث يتوقع الأفراد أن الإعفاءات الضريبية الحالية الناتجة عن الاقتراض ستقابلها زيادة في الضرائب مستقبلًا، لسداد الاقتراض العام أو القروض التي حصلت عليها الحكومة من القطاع الخاص.

وبناءً على ذلك، ينظر إلى الاقتراض المحلي على أنه ضرائب مؤجلة إلى المستقبل، فيعمد الأفراد إلى تعويض هذا التأجيل بزيادة مدخراتهم من خلال شراء السندات الحكومية، لاستخدامها لاحقًا في سداد الضرائب المستقبلية. ونتيجة لذلك، تزداد مدخرات القطاع الخاص بمقدار العجز المالي الممّول بالاقتراض المحلي، في حين تبقى الادخارات الوطنية دون تغيير، على اعتبار أن الاقتراض المحلي لا يؤثر في الثروة، لأن المستهلكين لا يعدّون السندات الحكومية صافي ثروة، وبالتالي لا يتحقق أثر الثروة في هذه الحالة.

2. فرضية المكافئ الريكاردي والطرح النيوريكاردي

1.2 فرضية المكافئ الريكاردي: تفترض أن تأثير زيادة الإنفاق الحكومي على الطلب الكلي لا يتغير سواء تم تمويل هذه الزيادة من خلال الضرائب أو الاقتراض، إذ لا تعترف هذه الفرضية بأثر الثروة أو بمبدأ المزاحمة بين القطاعين العام والخاص. إن أي ارتفاع في الاستهلاك الحكومي عبر الاقتراض العام سيقابله انخفاض مكافئ في الاستهلاك الخاص من قبل الأفراد، وهو ما ينفي أثر الثروة على سلوك المستهلكين. كما ترى الفرضية أن أي انخفاض في الادخار الحكومي يعوضه زيادة مساوية في الادخار الخاص، بحيث تبقى الادخارات الوطنية دون تغيير، ولا تتأثر بأسعار الفائدة الحقيقية، وهو ما ينفي أثر المزاحمة على الاستثمار والاقتصاد الكلي.

ففرضية المكافئ الريكاردي تقوم على جملة من الفرضيات: من بينها عقلانية المستهلكين وتوقعاتهم المستقبلية، وجود اسواق مالية كاملة؛ غياب القيود الائتمانية؛ حيادية الضرائب؛ انتقال الثروة بين الأجيال؛ .

2.2 الطرح النيوريكاردي: يعود الطرح النيوريكاردي إلى إسهامات عدد من الاقتصاديين، أبرزهم (Barro J، 1974)،(Barro J ، 1989)، الذين أعادوا تقديم ما يعرف بمبدأ المكافئ الريكاردي كنظرة منافسة للطرح الكينزي، معتمدين على حيادية الاقتراض العام. وتتبنى النظرية الريكارديّة منطق الاستشراف المستقبلي للمستهلكين، إذ يدرك الأفراد أن الاقتراض الحكومي اليوم (تمويل عجز الميزانية بالقرض) يعني زيادة الضرائب مستقبلًا، فيقومون بادخار الزيادات في الدخل المتاح لمواجهة الالتزامات الضريبية القادمة، وهو ما يعادل نفي أثر الثروة والمزاحمة بين القطاعين العام والخاص. (فتحي خليل الخضراوي، 2017) وبالتالي، أي انخفاض في الادخار الحكومي الناتج عن العجز يعوَّض بزيادة مماثلة في الادخار الخاص، بحيث تبقى الادخارات الوطنية دون تغيير، ويصبح العجز المالي مجرد ترحيل لفرض الضرائب، بما يجعل أثره على الاقتصاد محايدًا.

مع ذلك، رأى بارو أن العجز في الميزانية (الاقتراض العام) قد يؤدي إلى زيادة الادخار الخاص، وفي حالة الاقتصاد المغلق، قد ترتفع أسعار الفائدة ويظهر أثر المزاحمة على الاستثمارات الخاصة، وهو ما أيده(Sterling, 1986) . وقد صاغ(Martin، 1980) هذا الطرح كمياً من خلال دراسة الاقتصاد الأمريكي للفترة 1930–1976، معتمداً على نموذج استهلاك خاص شمل المتغيرات التالية: الانفاق الاستهلاكي السنوي Ct ، الدخل الوطني Yt، الثروة الخاصة Wt، استحقاقات الضمان الاجتماعي المستقبلية SSt، الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات Gt، العائدات الضريبية Tt، التحويلات الحكومية TRt، والاقتراض المحلي الصافي Dtوحدد Feldstein المعايير الكمية المطلوبة للتحقق من فرضية المكافئ الريكاردي على النحو التالي:

- B3=B5=B6=0 أي أن استحقاقات الضمان الاجتماعي، العائدات الضريبية، والتحويلات الحكومية لا تؤثر على الاستهلاك الخاص.
- B2+B7=0 أي أن الدين العام لا يمثل صافي الثروة.
- B4=−1 أي أن أي زيادة في الإنفاق الحكومي يقابلها انخفاض مكافئ في الاستهلاك الخاص.

أظهرت نتائج Feldstein تناقضًا مع فرضية المكافئ الريكاردي، إذ أشارت إلى فاعلية السياسة المالية في التأثير على الطلب الكلي والاستهلاك الخاص، وهو ما دعمتها لاحقًا .(Yellen 1989) وعلى النقيض من ذلك، يتميز الطرح الكينزي بتأثير مباشر للسياسات المالية والنقدية على الاستهلاك الخاص، ويعود نشؤه إلى فشل النظرية الكلاسيكية في تفسير الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينيات وما صاحبها من كساد وبطالة (الصوص ، الجلبي، 2012). ويمكن التعبير عن التوقعات النظرية لقيم المعالم في النموذج الكينزي على النحو التالي:

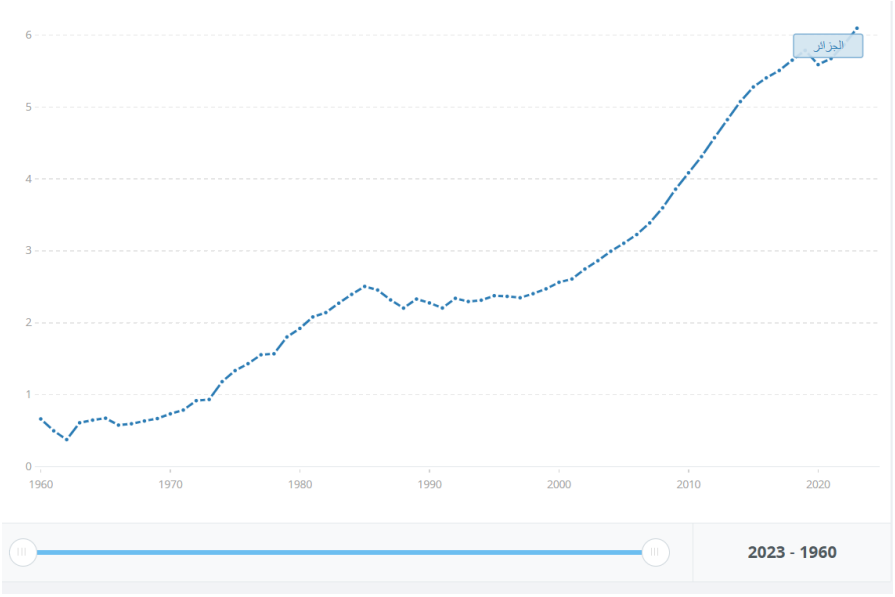
$\beta 3>0, \beta 5>0, \beta 6>0$.....

$\beta 2-\beta 7>0$.....

$\beta 4<0$.....

3. تطور الاستهلاك الخاص في الجزائر

شكل رقم (1) منحنى الاستهلاك الخاص في الجزائر - الوحدة مليار دينار-



المصدر: معطيات البنك الدولي

من الشكل يتضح أن الاستهلاك الخاص في الجزائر تأثر بشكل كبير بالتطورات الاقتصادية الكلية والسياسية. فقد انخفض إلى مستويات قياسية خلال سنوات التسعينات، نتيجة الأحداث السياسية والاقتصادية، وعلاقة الجزائر ببعض المؤسسات النقدية الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، في إطار ما كان يعرف بسياسة التعديل الهيكلي، بالإضافة إلى تخفيض قيمة العملة وانخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية. كما ساهم ارتفاع معدلات البطالة، الناتج عن حل العديد من المؤسسات أو ما عرف بتطهير المؤسسات، في تراجع الاستهلاك الخاص. غير أنه ابتداءاً من سنة 2000، بدأت معدلات الاستهلاك الخاص في الارتفاع بشكل ملحوظ، مدعومة بتطور الدخل وتغير النمط الاستهلاكي للأفراد والأسر، على الرغم من استمرار معدلات التضخم، إضافة إلى التدخل الحكومي الذي اتسم بالسياسة المالية التوسعية. وعند التدقيق أكثر في الشكل، يظهر أن معدلات الاستهلاك الخاص عادت إلى الانخفاض مرة أخرى، ويعزى ذلك إلى انخفاض أسعار النفط في أواخر سنة 2014، (نشرية الديوان الوطني للاحصاء،

2017) ما دفع الحكومة الجزائرية إلى تقليص الاستهلاك الخاص بشكل غير مباشر عبر حظر استيراد العديد من السلع الكمالية، في إطار ما أطلقت عليه سياسة ترشيد النفقات.

III - المقاربة القياسية لفرضية المكافيء الريكاردي:

اعتمدت هذه الدراسة على نموذج Feldstein (1980) بعد تكييفه مع خصوصية الاقتصاد الجزائري، وذلك لاختبار مدى تحقق فرضية المكافئ الريكاردي من خلال تحليل العلاقة بين الاستهلاك الخاص ومتغيرات السياسة المالية. وقد تم استخدام بيانات سنوية للفترة 2023–1970، مع الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لملاءمته لطبيعة السلاسل الزمنية وحجم العينة.

الرمز المقترح	المتغير	مصدر البيانات
PC	الاستهلاك الخاص	بنك الجزائر1
YD	الدخل المتاح	البنك الدولي+الصندوق ن الدولي2
WL	الثروة	البنك الدولي 3+wider
SS	الضمان الاجتماعي	وزارة العمل و4 IMF 5
GT	الانفاق الحكومي	بنك الجزائر
T T	الضرائب	وزارة المالية6+ wider 7
TR	التحويلات	ONS9
DT	الاقتراض العام	البنك الدولي

حيث تمثل المتغيرات الاستهلاك الخاص، الدخل المتاح، الثروة، الضمان الاجتماعي، الإنفاق الحكومي، الضرائب، التحويلات، والاقتراض العام.

جدول رقم (1): تطور متغيرات النموذج للفترة 2015 -2024

	PC	YD	SS	GT	TT	TR	DT
2015	253.1	453.18	65 2.19	7147.4	2582.04	1522.09	3.003
2016	259.94	443.7	644.28	6487.3	2611.18	1617.87	3.818
2017	265..92	478.35	679.05	7282.7	2630	1 783,2	3.95
2018	272.83	499	703.94	7699.1	2711.8	1925.5	3.99
2019	279.92	509.11	733.11	7725.5	2843.5	2058.6	3.83
2020	266.49	433.59	812.45	6902.9	2625.2	2088.3	3.44
2021	270.75	578.03	806.65	7428.7	2761.8	2445.4	3.07
2022	280.5	601.01	769.79	7711.6	2833.09	2617?2	3.51
2023	292	627.18	771.42	7991.8	2876.45	2778.1	4.05
2024	297.27	643.52	789.97	8124.05	2915.12	2832.7	4.17

نلاحظ أنه بالرغم من أن غالبية المعالم الإحصائية لمحددات الاستهلاك الخاص غير معنوية إحصائيًا، إلا أن اتجاهاتها تتوافق إلى حد ما مع النظرية الاقتصادية. وبناءً عليه، نعتمد على اختبار فرضية تحقق المكافئ الريكاردي. وبعد التأكد من صلاحية النموذج، على الأقل من خلال اختبارات الدرجة الأولى مثل معامل التحديد (R2=0.96) والمعنوية الإحصائية لاختبار فيشر (F-test)، يتم الانتقال إلى اختبار مدى تحقق فرضية المكافئ الريكاردي في تقدير العلاقة بين العجز المالي والاستهلاك الخاص في الجزائر. وقبل الشروع في إجراء الاختبارات التفصيلية، نقوم أولًا بصياغة معادلة النموذج اعتمادًا على الوسائط المتاحة.

$$PC = \beta 0 + \beta 1*YD\ \beta 2*WL + \beta 3*SS + \beta 4*GT + \beta 5*TT + \beta 6*TR + \beta 7*DT$$

اختبار فرضية تماثل تأثير متغيرات السياسة المالية

في هذا الاختبار، نسعى إلى دراسة مدى تأثير أو عدم تأثير كل من استحقاقات الضمان الاجتماعي، العائدات الضريبية، والتحويلات الحكومية للأفراد على الاستهلاك الخاص. ويهدف هذا الاختبار إلى التحقق من فرضية المكافئ الريكاردي المتعلقة بموضوع الحيادية، والتي تنص على أن هذه المتغيرات المالية لا تؤثر على سلوك الاستهلاك الخاص، أي أن أي تغيّر فيها لا يؤدي إلى تعديل الإنفاق الاستهلاكي للأفراد، بما يعكس التحييد المتوقع للسياسات المالية ضمن النموذج النظرية.

صياغة الفرضيات واختبارWald

تتمثل فرضية تماثل تأثير متغيرات السياسة المالية في:

$H0: \beta 3=\beta 5=\beta 6=0$

$H1: \beta 3>0, \beta 5>0, \beta 6>0$

لاختبار هذه الفرضية نستخدم اختبارWald، الذي يعتمد على القيمة الحسابية لإحصائية Fisherلتحديد ما إذا كانت هذه المعاملات تختلف عن الصفر بشكل معنوي. يسمح هذا الاختبار بتقييم صحة الفرضية الصفرية المتعلقة بغياب تأثير متغيرات السياسة المالية على الاستهلاك الخاص، وبذلك يمكننا الحكم على مدى توافق النتائج مع توقعات فرضية المكافئ الريكاردي.

حساب إحصائية Fisher لاختبارWald

في اختبارWald ، نحسب إحصائية Fisher على النحو التالي:

$$F(s,n-k)=F(2,53)=\frac{RSSR-USSR/s}{USSR/n-k}$$

حيث:

- RSSR مجموع مربعات الخطأ للنموذج المقيد بفرضية العدمH0
- USSR مجموع مربعات الخطأ للنموذج الكلي غير المقيد.
- n حجم العينة = 53.
- s عدد القيود المفروضة = 2 (1–3).

- k عدد معالم النموذج = 8.
- F(s,n−k) القيمة الجدولية لإحصائية Fisher لتوزيع Fبدرجات الحرية (s,n−k).

ويتم مقارنة القيمة الحسابية لإحصائية F بالقيمة الجدولية عند مستوى معنوية محدد لتحديد ما إذا كان يمكن رفض الفرضية الصفرية H0أم لا، ومن ثم استنتاج مدى تأثير متغيرات السياسة المالية على الاستهلاك الخاص.

اختبار فرضية أثر الدين المحلي على صافي الثروة

تشير هذه الفرضية إلى الأثر السلبي للاقتراض المحلي على الاستهلاك الخاص، والذي يعادل أثر الثروة الإيجابي، أي أن تمويل العجز بالاقتراض المحلي لا يمثل صافي ثروة للأفراد. ويمكن صياغة هذا التماثل رياضيًا على النحو التالي:

$$F = \frac{(Rb-r)'\left[R(X'\bar{X})R\right][Rb-r]^{-1}/q}{USSR/n-k}.$$

R=[0 0 1 0 0 0 0 1] b= βi r=0 q=1

ويختبر هذا التماثل من خلال الفرضيات التالية:

H0:β2+β7=0

H1:β2−β7>0

حيث يهدف هذا الاختبار إلى التحقق مما إذا كان الاقتراض المحلي يؤدي إلى زيادة الادخار الخاص بما يعادل انخفاض الادخار الحكومي، وهو ما يجعل صافي الادخار الوطني مستقراً، بما يتوافق مع فرضية المكافئ الريكاردي.

اختبار فرضية التأثير السلبي التام للإنفاق الحكومي على الاستهلاك الخاص

تشير هذه الفرضية إلى التأثير السلبي الكامل للإنفاق الحكومي على الاستهلاك الخاص، ويمكن صياغتها رياضيًا على النحو التالي:

H0:t=β4−1/SE(β4),

H1:β4<0

وتفسر هذه الفرضية في إطار النظرية الريكاردية على أن أي زيادة في الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات تقابلها بالضبط انخفاض مماثل في الاستهلاك الخاص. ووفق هذا المنطق، سيرتفع الادخار الخاص بنفس المقدار لتعويض أي نقص في الادخار الحكومي نتيجة تزايد العجز المالي للحكومة، بحيث يظل الادخار الوطني الإجمالي دون تغيير، ولا يتأثر بالإنفاق الحكومي أو الدين العام، مما يعكس حيادية السياسة المالية على المدى الطويل وفق فرضية المكافئ الريكاردي.

جدول رقم (2): اختبار الفرضيات

فرضية العدمH0	القيمة الحسابية	القيمة الجدولية (α=0.05)	النتيجة	القرار
$\beta3=\beta5=\beta6=0$	Fcal = 1.921	Ftab(2;36) = 3.234	Fcal < Ftab	رفض H0
$\beta2+\beta7=0$	Fcal = 0.660	Ftab(1;36) = 4.085	Fcal < Ftab	رفض H0
$\beta4-1/SE(\beta4)$	Tcal = -1.156	Ttab(36) = 2.021	Tcal < Ttab	رفض H0

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاختبارات

من خلال نتائج الجدول، يتضح أن النموذج يتمتع بجودة تقديرية جيدة اعتمادا على اختبارات الدرجة الأولى. أما بالنسبة للاختبارات المتعلقة بالبواقي، فقد تم إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية للبواقي للتأكد من خلو النموذج من الأخطاء المرتبطة بالبواقي، مثل الانحراف عن الافتراضات الأساسية للنموذج، بما في ذلك الاستقلالية، الثبات، والتوزيع الطبيعي، وكذلك للتأكد من عدم وجود مشاكل التعددية أو التغاير في التباين. يتيح هذا الإجراء التحقق من صلاحية النموذج للاستخدام في استنتاج النتائج وتفسير تأثير متغيرات السياسة المالية على الاستهلاك الخاص.

جدول رقم (3): تشخيص بواقي النموذج

الاختبار	المعيار	القيمة	الاحتمال	القرار
الارتباط الذاتي التسلسلي	Breusch-Godfrey	0.029	0.57	لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي للبواقي
اعتدالية البواقي	Jarque-Bera	0.6227	0.7325	البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً
تجانس التباين	ARCH	0.647	0.4213	تجانس تباين بواقي النموذج

المصدر: إعداد الباحثين بناءاً على مخرجات برمجيةSTATA

من خلال نتائج جدول 3، يتضح أن النموذج يخلو من مشاكل البواقي الأساسية. فلم يتم العثور على ارتباط ذاتي تسلسلي للبواقي(Breusch-Godfrey) ، كما أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي-Jarque) (Bera، وتحقق تجانس التباين (اختبارARCH). هذا يؤكد صلاحية النموذج للاستخدام في تحليل تأثير متغيرات السياسة المالية على الاستهلاك الخاص واستنتاج النتائج بشكل موثوق.

IV- النتائج ومناقشتها :

استنادًا إلى ما تم التطرق اليه في الجانبين النظري والتطبيقي، وبعد استعراض التعاريف والمفاهيم والدراسات السابقة المتعلقة بالطرح الريكاردي والنيوريكاردي وفرضية المكافئ الريكاردي وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية مثل الاستثمار والاستهلاك الخاص، واستناداً إلى التحليل القياسي، يمكن استخلاص النتائج التالية:

1. نتائج الدراسة تشير إلى عدم تحقق فرضية المكافئ الريكاردي في الاقتصاد الجزائري، إذ لا تؤثر بشكل محايد على سلوك الاستهلاك الخاص.

2. جميع المؤشرات المطروحة تشير إلى أن الاستهلاك الخاص في الجزائر يتأثر بمتغيرات السياسة المالية بشكل واضح، مما يعكس أهمية دور هذه المتغيرات في تحديد سلوك المستهلك.

3. الفرضيات الثلاثة التي تم اختبارها قد تم رفضها لصالح الفرضيات البديلة، وهو ما يؤكد أن سلوك الاستهلاك الخاص أقرب إلى التوجه الكينزي منه إلى الطرح الريكاردي.

4. تظل السياسة المالية هي الأداة المهيمنة على الاقتصاد الجزائري، كما هو الحال في العديد من الاقتصاديات النامية، وقد تجلت هذه الهيمنة من خلال الاعتماد على الإنفاق الحكومي ووجود أوعية ضريبية مختلفة مثل ضرائب الاستهلاك، ضرائب الدخل، وضريبة القيمة المضافة، مما يؤثر على الاستهلاك الخاص.

5. للإنفاق الحكومي أثر سلبي غير معنوي على الاستهلاك الخاص في الأجل الطويل، ويرجع ذلك إلى ميل الأفراد نحو زيادة الادخار الشخصي والعائلي بدلاً من زيادة الاستهلاك مع ارتفاع الإنفاق الحكومي.

6. في الأجل القصير، كانت العلاقة بين الإنفاق الحكومي والاستهلاك الخاص موجبة، ويرجع ذلك إلى البطء في استجابة المستهلكين وردود الفعل قصيرة المدى.

7. وجود أثر إيجابي لكل من الدخل والدين الحكومي على الاستهلاك الخاص يشير إلى وجود أثر صافٍ للثروة، مما يعكس مرة أخرى عدم تحقق فرضية المكافئ الريكاردي في سلوك الاستهلاك الخاص بالجزائر

IV - الخاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى أن سلوك الاستهلاك الخاص في الجزائر لا يتوافق مع فرضية المكافئ الريكاردي، بل يميل إلى التوجه الكينزي، إذ يتأثر بشكل واضح بمتغيرات السياسة المالية مثل الإنفاق الحكومي والعائدات الضريبية والتحويلات الحكومية. وقد أظهرت النتائج أن الفرضيات الثلاثة المتعلقة بتماثل تأثير هذه المتغيرات قد تم رفضها لصالح الفرضيات البديلة، مما يعكس أن أي زيادة في الإنفاق الحكومي أو التغير في الاقتراض المحلي تؤدي إلى تعديل الاستهلاك الخاص، بدلاً من أن يكون تأثيرها محايدًا كما تنص النظرية الريكاردية.

كما أكدت الدراسة أن السياسة المالية تبقى الأداة المهيمنة على الاقتصاد الجزائري، حيث يظل الإنفاق الحكومي وموارد الضرائب المختلفة عناصر مؤثرة في تشكيل الاستهلاك الخاص. وأظهرت التحليلات أن للإنفاق الحكومي أثر سلبي على الاستهلاك نتيجة ميل الأفراد إلى الادخار، في حين أن أثره قصير الأجل كان إيجابيًا نتيجة البطئ في استجابة المستهلكين. كما برز أثر إيجابي لكل من الدخل والاقتراض الحكومي على الاستهلاك، ما يعكس وجود أثر صافٍ للثروة.

بناءاً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج أن السياسة المالية الفاعلة، والقدرة على إدارة الإنفاق الحكومي والاقتراض العام، تظل من العوامل الأساسية لضبط الطلب الكلي وتحفيز الاستهلاك الخاص في الجزائر،

وهو ما يمثل أهمية كبيرة لصناع القرار الاقتصادي في تحسين كفاءة السياسة المالية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي

4. قائمة المراجع:

1. العجز المالي وأثره على الاقتصاد الاردني .(2012). مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، .(29)
2. تمار، أ .(2018). اختبار سببية Toda-Yamamoto بين عجز الموازنة والميزان التجاري في الجزائر (1990-2016). مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، .(9)
3. فتحي خليل الخضراوي .(2017). العجز المالي والسياسة النقدية في مصر .مجلة العلوم الاجتماعية، (4).
4. وزارة المالية (المديرية العامة للاستشراف والسياسات)) .د. ت .(.معطيات حول الضرائب والدين العمومي لسنوات 2014، 2015، 2016، 2017 www.dgpp-mf.gov.index .

5. Barro, R. J. (1974). Are government bonds net wealth? Journal of Political Economy, 82(6).
6. Barro, R. J. (1989). The Ricardian approach to budget deficits. Journal of Economic Perspectives, 3(2).
7. DocPlayer. (n.d.). Annexe: Tableaux statistiques (p. 188). https://docplayer.fr/10472153-Annexe-tableaux-statistiques.html
8. Feldstein, M. (1980). Government deficits and aggregate demand. Journal of Monetary Economics, 6(1)..
9. International Monetary Fund (IMF). (1980–2010). Government Finance Statistics (GFS) Yearbook (Various Numbers).
10. International Monetary Fund (IMF). (1980–2012). International Finance Statistics (IFS) Yearbook (Various Numbers).
11. Ministère de l'Emploi, de la Travail et de la Sécurité Sociale (MTESS). (n.d.). Politique nationale et législation de la sécurité sociale. http://www.mtess.gov.dz/fr/politique-nationale-et-legislation-de-la-securite-sociale/
12. Office National des Statistiques (ONS). (2017). L'Algérie en quelques chiffres 2014-2016 (47th ed., pp. 20–21). Algiers: ONS.
13. Office National des Statistiques (ONS). (2017, September). Indice des Prix à la Consommation (IPC). http://www.ons.dz/IMG/IPC%20septembre2017.pdf
14. Sterling, M. F. (1986). Government debt, government spending, and private sector behavior. American Economic Review, 76(5).
15. The World Bank. (n.d.). World Bank open data: Algeria. https://data.worldbank.org/country/algeria

16. *UNU-WIDER. (2013, January). WIDER discussion paper No. 2013/19. United Nations University World Institute for Development Economics Research. http://www.wider.org/Publications/Discussion_paper/No:2013/19_January_2013.pdf*
17. *Yellen, J. (1989). Symposium on budget deficits. Journal of Economic Perspectives, 3(2)*